التعاون الاقتصادي العربي في الميدان الصناعي
دراسة مرتكزة على انعكاسات منطقة التجارة العربية الحرة على تنمية الصناعة العربية

الحاج حنيش*

Résumé :

Il est clair que les enjeux économiques actuels imposent aux pays Maghrébins le regroupement.
Les échanges entre les pays de Maghreb demeurent très faibles et insuffisants pour tenir tête a l'économie mondial.
En effet, le niveau du commerce intermaghrébin ne dépasse guère 05 à 06 % du volume du commerce extérieur des cinq pays membres.
L'édification d'un tel regroupement permettrait d'aplanir les difficultés et de mettre sur pied un marché Maghrébin pour plus de 100 millions de consommateur potentiels.
En s'unissant le Maghreb est capable de s'imposer et de faire face aux ensembles plus puissants tels :
- La stratégie euro-méditerranéenne.
- La stratégie Américaine au Maghreb arabe et au Moyen-Orient...

Cet article a pour but de montrer les risques et les dangereuses conséquences qui menacent le pays du Maghreb au cas où ces derniers n'abrutiraient pas a l'accomplissement d'une union économique.

* أستاذ مساعد صنف أ، جامعة البليدة- الجزائر.

ملخـــــص:

إن الميزة التي تطبع عناصر النظام الدولي والمتمثلة في سرعة التقلبات والتحولات وتداخل العلاقات الدولية بمختلف مكوناتها، تجعل من موضوع التعاون والتكامل العربي موضوعا متجددا باستمرار وقابلا للمناقشة والمراجعة تبعا لتلك المتغيرات، ويعتبر الاتحاد المغاربي مشروعا طموحا لدمج الاقتصاديات المغاربية والاستفادة من ميزة التكتل ضد المخاطر الإقليمية والدولية وعلى رأسها مشاريع الشراكة الأورومتوسطية واتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية العربية، إلا أن الجمود الذي يطبع الواقع الاقتصادي المغاربي يجعلنا نتساءل عن الجهود المنتظرة لتجاوز الحدود التي فرضتها الخلافات السياسية البينية وتحييدها لصالح تفعيل مؤسسات الاتحاد،لأن الأمر الآن لم يعد قضية خيارات وتعاون طوعي بل يتعدى ذلك إلى اعتباره قضية مصيرية وحتمية لا بد من استيعابها.

مقدمة

توصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من عام 1998 وتنتهي في عام 2007، وقد تم بعد ذلك اختصار الفترة الانتقالية إلى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام2005 .

تخصص الفترة الانتقالية، استكمال البناء المؤسسي وإلغاء القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة مع مراعاة الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة عربية راغبة في الانضماد، إلى جانب مراعاة أوضاع الدول العربية الأقل نموا.

وعند انتهاء الفترة الانتقالية تصبح السلع العربية المنشأ المتبادلة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

تهدف منطقة التجارة الحرة من الناحية النظرية إلى زيادة المبادلات التجارية العربية البينية، باعتبار أن جميع العوائق التي تحد من انسيابها قد زالت في مطلع 2005.

وإذا ما استثنينا المنتجات الطاقوية والاستخراجية، التي لا يستوعبها السوق العربي في الأمدين القصير والمتوسط، يتوقع أن تشهد المبادلات التجارية خاصة في المواد الاستهلاكية والصناعية (الصناعة التحويلية) زيادة في مستوى التطلعات المنتظرة، وهو ما يعتبر دفعا هاما لزيادة القدرات الإنتاجية وتوسع القاعدة الصناعية العربية التي تشهد حاليا ضعفا كبيرا في مواكبة التطورات العالمية ، خاصة الصناعات التي تعتمد على المدخلات التكنولوجية المتطورة.

يجعلنا هذا الطرح نسأل عن مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية في زيادة التجارة العربية البينية، وهل يعتبر ذلك عاملا في زيادة التوسع الإنتاجي وبالتالي تطوير وتنمية المنتجات الصناعية العربية ؟

في الحقيقة يعتمد الإشكال المطروح بصورة كبيرة على الجزئيات التالية :

- ما هي طبيعة منطقة التجارة الحرة الكبرى ؟
- ما هي الآليات المعتمدة لتكييف الاتفاقية مع ظروف الدول العربية ؟
- ما مدى استجابة القاعدة الصناعية العربية للظروف الجديدة المتولدة عن اتفاقية التجارة الحرة ؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة، ننطلق من الفرضيات التالية :

- اتفاقية منطقة التجارة العربية خطوة جادة لزيادة التقارب العربي لكونها تتضمن برنامجا زمنيا للتنفيذ.
- تساهم الأحكام التي تتضمنها الاتفاقية في زيادة نسبة المبادلات التجارية على المدى المتوسط، مما ينعكس على عمليات الإنتاج ويؤدي إلى دفع التنمية الصناعية للدول العربية.

وفي ما **يخص تقسيمات البحث** فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى مع استخدام الأساليب الإحصائية كلما كانت هناك ضرورة لذلك، كما جاءت الدراسة في قسمين خصصنا القسم الأول لتقديم الإطار القانوني والتنظيمي لمنطقة التجارة العربية الحرة والقسم الثاني لتقديم انعكاساتها على التجارة البينية لمنتجات القطاع الصناعي العربي.

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لمنطقة التجارة العربية الحرة

1-1-الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1] :

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لابد أن يقوم ويستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام. وبالنسبة لمنطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها. وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[2]؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

وتشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أبرمت عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها.

وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد " كما تم الاتفاق على تحرير السلع العربية المصنعة تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية.

1-2- إعلان منطقة التجارة الحرة الكبرى 1997

وهو القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة التاسعة والخمسين بالقاهرة وهو نابع من قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة أيضاً في جوان 1996 القاضي باتخاذ الإجراءات اللازمة

لإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية وكان القرار يهدف في محوره إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية التي تتماشى وأوضاع واحتياجات الدول العربية والمنظمة العالمية للتجارة (OMC).

1-3- مضمون القرار:

1- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات بدءاً من 1998/1/1.

2- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته المرفقة.

3- تكليف أمانة الجامعة والهيئات العربية المتخصصة بمجموعة مهام تتعلق بالتنظيم والمتابعة والسهر على نجاح تنفيذ قرار المنطقة الحرة.

1-4- البرنامج التنفيذي: أقر المجلس على أن المنطقة الحرة تمتد إلى 10 سنوات بدءا من 1998/1/1- أي أنها تنتهي في 2007/12/31 وتتم مراجعة تطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل 6 أشهر كما أن الإجراءات المصاحبة للمعاملات التجارية ضمن المنطقة الحرة تخضع لمثيلتها الدولية فيما يخص المواصفات والمقاييس الأمنية والتجارية.

1-5- طبيعة السلع الخاضعة لأحكام الاتفاقية:

جاء في القرار تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي كما ينطبق التحديد على ما يلي:

أ- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية كما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

ب- السلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي إعفائها قبل تاريخ نفاذ البرنامج؛

ج- يتم تحديد رزنامة السلع الزراعية غير الخاضعة للإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة تنتهي صلاحيتها بانتهاء المرحلة الانتقالية للمنطقة الحرة؛

د- تم اعتماد النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج كما تم إلغاء القيود غير الجمركية بين الدول العربية والتي تؤثر على حد كمية التجارة البينية.

1-6- قواعد المنشأ: أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قواعد المنشأ والتي صاغتها لجنة خاصة أنشأها المجلس لهذا الغرض. كما تعهدت الدول المعنية بالمنطقة الحرة على شفافية المعلومات والبيانات الخاصة بالمبادلات التجارية وضرورة توفيرها.

ونصت الاتفاقية على ضرورة التشاور فيما يخص النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بالتحرير التجاري، وعلى الخصوص:

- الخدمات المرتبطة بالتجارة؛
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسة التجارية؛
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

1-7- آليات المتابعة والتنفيذ:

يشرف على تطبيق البرنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق:

1- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي؛

2- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعتبر من تطبيق البرنامج التنفيذي؛

3- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي؛

4- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض النزاعات الناشئة.

ويساعد المجلس الاقتصادي في أداء مهامه:

1- لجنة التنفيذ والمتابعة؛

2- لجنة المفاوضات التجارية؛

3- لجنة قواعد المنشأ العربية؛

4- الأمانة الفنية.

ثانيا : انعكاسات المنطقة الحرة على تنمية المنتجات الصناعية العربية

2-1- : انعكاسات المنطقة الحرة على انسياب المبادلات التجارية :

سجلت جل الدول العربية ولأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية، ونجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وزيادة انفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها في إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3]،

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمه التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية)، أنظر الجدول (**01**).

حيث ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية من 27 مليار دولار عام 1999 إلى 31.3 مليار دولار عام 2000، بنسبة نمو بلغت 15.9%. وارتفعت من

33.5 مليار دولار عام 2001 إلى 39.6 مليار دولار عام 2002 بنسبة نمو 18.2%. وبلغت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2002 ما نسبته 9.5% من إجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة 416.3 مليار دولار (استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003)، علما بأن قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقه التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996 ما مجموعه 27 مليار دولار. وبلغت في عام 1997 بقيمة 28 مليار دولار.

يلاحظ أن قيمة الصادرات العربية البينية لبعض الدول العربية وصلت عام 2002 ولأول مرة إلى ما يزيد عن مليار دولار. أنظر الجدول (02) وهي سوريا بقيمه 1.3 مليار دولار والأردن بقيمة 1 مليار دولار، والعراق بقيمة 1.3 مليار دولار، بالإضافة إلى سلطنة عُمان 1.2 مليار دولار.

وقد بلغت الصناعات نسبة 13.4% من تركيبة الواردات العربية أي احتلت الرتبة الرابعة بعد كل من المواد الخام والوقود المعدني بنسبة 42.7% ثم الأغذية والمشروبات بنسبة 18.7%، ثم المواد الكيماوية بنسبة 17.6%، في حين بلغت الآلات والمعدات نسبة 7.6%.

2-2-: انعكاسات المنطقة الحرة على تطور الإنتاج الصناعي :

من شأن عملية تحرير التجارة البينية أن تتيح المزيد من التوسع في الاستثمارات والإنتاج الصناعي، خاصة في ظل التشغيل غير التام للموارد العربية المتاحة.

وتعتبر الصناعة التحويلية العربية في مراحلها الأولى وبحاجة لجهود كبيرة لتطويرها وتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج المحلي لكل قطر عربي، وعلى الرغم من محاولات أغلب الدول العربية إتباع استراتيجيات

متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، فلا زالت هناك فجوة واسعة بين الصادرات والواردات المصنعة[4].

يستند التطور الصناعي بالضرورة على قدرة الصناعة التحويلية على إنتاج سلع الاستهلاك إلى جانب إنتاج السلع الرأسمالية وخاصة المنتجات الهندسية وأهمها صناعة الآلات والماكينات، فهذه الصناعة هي المعين والمنبع للحيوية والديناميكية[5]، كما أنها المجال المناسب للتطور الفني والتكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي ورفع معدلات إعادة الإنتاج.

2-2-1-- انعكاسات المنطقة الحرة على الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي[6]:

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية استمرار نمط التركيب القطاعي للناتج من حيث اعتماد الاقتصاديات العربية على القطاعات الأولية والخدمات بنسبة عالية، مما يزيد من تأثر الأداء الاقتصادي العام بالتذبذب الذي تتعرض له أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، وبخاصة أسعار صادرات النفط والمنتجات الزراعية التي تؤثر مباشرة على القيمة المضافة وحصيلة الصادرات، وكذلك سرعة تأثر الدخل المحقق في قطاعات الخدمات الإنتاجية، وبخاصة السياحة بالظروف المحلية والدولية غير المواتية، ومن حيث نسب المساهمة في توليد الناتج. وحسب التقرير العربي الموحد - أنظر الجدول (03)- فقد سجل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل تغيراً ملحوظاً خلال العام 2003 مقارنة بالعام السابق 2002، حيث حقق ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية للدول العربية نمواً بلغت نسبته حوالي 23.1 في المائة، وارتفعت نسبة مساهمته في توليد الناتج إلى 28.3 في المائة مقارنة بنسبة 25.1 في المائة في العام السابق.

وحققت الصناعات التحويلية نمواً بالأسعار الجارية بلغ حوالي 4.1 في المائة في عام 2003 مقارنة بحوالي 1.5 في المائة في العام السابق، وحسب التقرير فهذا يعكس استمرار الجهود المبذولة في غالبية الدول العربية نحو تطوير وتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي لمقابلة احتياجاتها التنموية والنهوض بالإنتاج السلعي، وتحقيق أهداف زيادة القدرة التصديرية، إضافة إلى ما يتيحه التوسع الصناعي من فرص إضافية ومتطورة للعمل.

وباستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية، يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للقطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي خلال السنوات 1990-2003 من حوالي 40.2 بالمائة إلى حوالي 37.4 بالمائة، وذلك مقابل ارتفاع النصيب النسبي لقطاعات الخدمات في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية. ونخلص من التحليل السابق لصندوق النقد العربي إلى ما يلي :

- ضعف قاعدة الصناعات التحويلية، وتعكس هذه الحالة ارتكاز الصناعة العربية عموما على إنتاج وتصدير المواد الأولية الخامة.
- ضعف القدرة التنافسية للصناعات التحويلية أمام السوق العالمية.
- معدل نمو الصناعة أدنى من معدل نمو الناتج المحلي السنوي قبل وبعد العمل باتفاقية التجارة الحرة وهو ما يعكس ضعف وتيرة التنمية الصناعية.
- اعتماد الدول العربية على الصناعات الخفيفة المرتبطة بالميزة النسبية (توفر الموارد)، أدى إلى ضعف المبادلات التجارية البينية الصناعية واتجاهها إلى تجمعات اقتصادية إقليمية أخرى.

4-: انعكاسات المنطقة الحرة على تدفق الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي[7] :

يوضح الجدول (04) الدول العربية المصدرة للاستثمارات خلال عام 2001، وتأتي السعودية في مقدمة هذه الدول حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الدول العربية الأخرى حوالي 446,8 مليون دولار بنسبة 19,1 %من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، تليها سوريا بإجمالي 305,3 مليون دولار بنسبة 13 بالمائة من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، وتأتي في المرتبة الثالثة الإمارات بإجمالي 304مليون دولار بنسبة 13,4 بالمائة من الإجمالي، تليها في المرتبة الرابعة الأردن بإجمالي 281,9 مليون دولار بنسبة % 11,5 من الإجمالي وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة بنسبة 9,7 %من الإجمالي بحجم يصل إلى 293 مليون دولار.

وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للاستثمارات العربية، حيث تستأثر وحدها بحوالي 30 بالمائة من إجمالي الاستثمارات بحجم يصل إلى 721,2 مليون دولار، في حين تأتي في المرتبة الثانية السودان بإجمالي استثمارات 554,9 مليون دولار أمريكي بنسبة 22,7 بالمائة من الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة الجزائر بإجمالي 339,5 مليون دولار أمريكي بنسبة14 بالمائة من الإجمالي، تليها لبنان ثم الإمارات بإجمالي 225 مليون دولار أمريكي و215 مليون دولار أمريكي على التوالي بنسبة9 بالمائة تقريبا من الإجمالي، ويقل نصيب كل من مصر وليبيا وقطر وتونس وسوريا والأردن حيث يتراوح نصيبهم من إجمالي الاستثمارات العربية ما بين 01

% إلى02 % من إجمالي الاستثمارات العربية، في حين لا يتعدى نصيب المغرب واليمن 0,5 % من إجمالي الاستثمارات العربية.

وما نخلص إليه من بيانات الصندوق العربي هو التنوع في توزيع الاستثمارات البينية العربية وعدم اتخاذها وجهة واحدة أو منطقة بعينها، كما يلاحظ في المبادلات التجارية، وهذا راجع لكون الاستثمارات تعتمد على الشروط التنظيمية والقانونية التي توفرها كل دولة، أو ما يعرف بمناخ الاستثمار ولا ترتبط بالميزة الجغرافية كما هو الأمر للتجارة.

وتبين النسب المعروضة كذلك فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات منذ عام 1998 حتى عام 2001 ، انخفاض نصيب الاستثمارات البينية العربية الموجهة **لقطاع الصناعة** لصالح تلك الموجهة لقطاع الخدمات، حيث انخفضت الاستثمارات العربية الموجهة لقطاع الصناعة من 66 بالمائة في عام 1999 إلى 51% في عام2001 ، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية من 29 بالمائة في عام 1999 إلى 43 بالمائة في عام2001 ، بينما ظل قطاع الزراعة يحصل على أقل نسبة من الاستثمارات العربية البينية طوال الفترة من 1998حتى عام2001 ، حيث لم تزد عن 14 بالمائة وهي النسبة التي بلغتها في عام 2000 وعادت وانخفضت إلى 6 بالمائة في عام 2001 .

عوائق تطوير التجارة البينية في الميدان الصناعي :

أولاً : اختلاف النظم والتشريعات الاقتصادية

هناك الكثير من العوائق الإدارية والتنظيمية التي واجهت وتواجه مستقبل التعاون الصناعي العربي، فرغم الاختلاف في الإجراءات والكيفيات التي تطبق بها مختلف السياسات الاقتصادية في الدول العربية،

إلا أنه لم تحدث أي اتفاقات جادة للتنسيق والتعاون بينها. فهناك قوانين في بعض الدول العربية (الخليجية خاصة) تفرض مشاركة المواطن المحلي لأي مستثمر أجنبي كشرط مسبق للموافقة على الاستثمار في حين تجتهد دول عربية أخرى لتشجيع المستثمرين الأجانب دون منح نفس المزايا للمستثمرين المحليين؛ مما شجع على هروب رؤوس الأموال المحلية.

ونفس العوائق والمشاكل تشهدها المبادلات التجارية البينية، فهناك العديد من العراقيل والإجراءات البيروقراطية التي تحد من حركة وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول العربية.

فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتشجيع التجارة العربية البينية فإننا نجد جهوداً أكبر في الاتجاه المعاكس وهو ما تدل عليه المماطلة في تطبيق الاتفاقات من جهة، وعدم الجدية في العمل بها من جهة أخرى ويلاحظ ذلك خاصة في أغلب المنافذ الحدودية حيث يتطلب نقل سلعة من دولة عربية إلى أخرى عشرات الوثائق والتصديقات ثم إجراءات التفتيش والمساءلة والتي قد تصل أحياناً كثيرة إلى وسيلة للحصول على الرشاوى خاصة في ظل الوضع الأمني المتردي عربياً ودولياً.

ثانياً: تشابه هياكل الإنتاج:

تمتلك الدول العربية قاعدة إنتاجية محدودة كما لا تملك قاعدة صناعية متكاملة ذات وزن مؤثر على حجم الإنتاج العالمي، حيث تتميز الدول العربية في أغلبها بالصناعات الاستخراجية كالبترول والمعادن والموجهة للتصدير أساساً، بينما لا يمثل النسيج الصناعي الآخر قوة تنموية كبيرة حيث نجد أن أغلب الصناعات العربية هي في الأساس ذات هدف تجاري موجهة للاستهلاك ولا توجد قاعدة صناعية تهدف إلى الإنتاج الرأسمالي

كالآلات والمعدات ووسائل النقل...، مما جعل أغلب الدول العربية تتوجه إلى السوق العالمية خاصة أوروبا والولايات المتحدة لتلبية حاجياتها الصناعية في حين لم تعد المنتجات الصناعية المحلية ذات أهمية في التجارة البينية باعتبارها تنتج في كامل الدول العربية تقريباً.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تعتمد على مخرجات الإنتاج الفلاحي فإن الدول العربية ورغم إمكانياتها الضخمة غير المستغلة فإنها تلجأ إلى السوق الغربية لتأمين حاجياتها في من السلع الزراعية كالحبوب والزيوت والدهون القادرة على إنتاجها أصلاً لو وضعت لنفسها إستراتيجية صناعية جادة.

ثالثاً: العوائق الإدارية :

لعبت العوائق الإدارية دوراً رئيسياً في الحد من حركية العملية التكاملية بين الدول العربية، ولا يقصد بالعوائق الإدارية هنا، تلك المتعلقة بالبيروقراطية أو المصطنعة بل أيضاً تلك لها طبيعة قانونية رسمية، أو هي جزء من التنظيم الإداري نفسه كالازدواج الضريبي ونظام الحصص على الواردات أو القيود غير المباشرة على الصادرات والواردات كطلب التراخيص والوثائق التي وإن كانت قانونية إلا أن تعددها أو المماطلة في تسليمها كان ولا يزال لها الأثر الجسيم في تشجيع التعاون التجاري حتى لا نقول التعاون الاقتصادي بوجه عام.

الخاتمة :

على الرغم أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم حاسم لمنجزات منطقة التجارة العربية الحرة خاصة من الناحية الكمية، نظرا لكون الأثر الحقيقي لذلك من المفروض أن يظهر عند استكمال كل الإجراءات المصاحبة

لتطبيق أحكام المنطقة من جهة وانتظار مدى استجابة اقتصاديات الدول العربية للظروف الجديدة التي افرزها التطبيق الميداني للاتفاقية، حيث مازال هناك غموضا في ما يخص تطبيق الإعفاءات بشكل جدي من طرف بعض الأعضاء وتحفظ أطراف أخرى على بعض النقاط وأهمها الإجراءات المتعلقة بقواعد المنشأ، والمبالغة في تطبيق بعض البنود التي تعرقل انسياب التجارة البينية.

ولكن هذا لا يعتبر مانعا من إجراء الدراسات الميدانية التي تمكننا من تقييم ما تم إنجازه للوقوف عند الاختلالات وبالتالي تصحيحيها، ومعرفة الانجازات الايجابية ومحاولة تشجيعها وتعميمها لتعطي دفعا للإسراع في عملية التحرير النهائي للمبادلات التجارية البينية خاصة مع التحول السريع في التجارة العالمية التي يغلب عليها الطابع التنافسي المتسارع.

ويمكن الخروج بالاستنتاجات والتوصيات التالية بخصوص القطاع الصناعي:

1- التأكيد على ضعف القدرة التنافسية للصناعات التحويلية أمام السوق العالمية وتدني معدلات نمو الصناعة مقارنة بالناتج المحلي قبل وبعد العمل باتفاقية التجارة الحرة، وهو ما يعكس ضعف وتيرة التنمية الصناعية إضافة إلى اعتماد الدول العربية على الصناعات الخفيفة المرتبطة بالميزة النسبية (توفر الموارد)، الشيء الذي أدى إلى ضعف المبادلات التجارية البينية الصناعية كأمر واقع لضعف الصناعة التي تعتمد على التكنولوجية العالية؛

2- مراجعة إستراتجية الصناعة العربية للتأقلم مع الظروف الجديدة، والنهوض بالصناعات التي تعتمد على التكنولوجية المتطورة؛

3- إعادة النظر في إستراتيجية إحلال الواردات للتوجه نحو التصدير؛

4- الإسراع في تقييم شامل ودوري لمنطقة التجارة العربية الحرة، لإيجاد الحلول الفورية للمشاكل التي تنشأ عن التحرير التجاري؛

5- استحداث هيئات قومية، لتشهير المنطقة الحرة العربية في وسط المجتمع العربي (الشركات التجارية والإنتاجية، المجتمع المدني. .)، حيث أكدت بعض الدراسات الأردنية أن هناك نسب مرتفعة من الشركات الأردنية لا تسمع بالمنطقة الحرة وأخرى لا تعرف أحكامها !! وهذا يمكن تعميمه على كل الشركات العربية.

ملاحق المقال

1- الجدول (01): قيمة التجارة العربية البينية (ملايين الدولارات)

السنوات / التصنيف	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
التجارة العربية البينية	22.7	22	24.1	23.4	24.1	24.5	27	28	26.2	27	31.3	33.5	39.6
الصادرات العربية البينية	13.9	13.3	13.6	13.4	13.6	13.5	14.6	15.8	13.7	14	16.3	17.7	21.3
الواردات العربية البينية	8.8	8.7	10.5	10	10.5	11	12.4	12.2	12.5	13	15	15.7	18.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

2-جدول (02) هيكل الصادرات والواردات البينية

البنـــد الســـلعي	نسبة الصادرات العربية البينية(%)	نسبة الواردات العربية البينية (%)
المواد الخام والوقود المعدني	52.2	42.7
الأغذية والمشروبات	18.2	18.7
المواد الكيماوية	16.2	17.6
الالات ومعدات النقل	5.5	7.6
المصنوعات	7.9	13.4
المجموع	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،

- الجدول (03)الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1990 و2002 و2003(%)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي			هيكل* الناتج غير الاستخراجي			معدل النمو بالأسعار الجارية 2003/2002
	1990	2002	2003	1990	2002	2003	
قطاعات الإنتاج السلعي	54.7	53.0	55.1	40.2	37.2	37.4	13.5
الزراعة	11.5	9.4	9.2	15.2	12.6	12.8	6.3
الصناعات الاستخراجية	24.3	25.1	28.3	-	-	-	23.1
الصناعات التحويلية	10.6	11.4	10.9	14.0	15.2	15.2	4.1
باقي قطاعات الإنتاج السلعي	8.3	7.1	6.8	11.0	9.4	9.4	4.3
قطاعات الخدمات	41.9	44.3	42.3	55.3	59.2	59.0	4.0
الخدمات الإنتاجية	21.8	22.9	21.7	28.8	30.6	30.3	3.3
الخدمات الاجتماعية	20.1	21.4	20.6	26.5	28.6	28.7	4.9
صافي الضرائب غير المباشرة	3.4	2.7	2.6	4.5	3.6	3.6	7.3
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	9.1

*النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

الجدول (04) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المستوردة لعام 2004 (الوحدة مليون دولار)

القطر المصدر	الأقطار المستوردة															
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	سلطنة عمان	ليبيا	قطر	الكويت	لبنان	مصر	اليمن	الإجمالي
الأردن																
الإمارات																
البحرين																
تونس																
الجزائر																
السعودية																
السودان																
سوريا																
العراق																
سلطنة عمان																
فلسطين																
قطر																
الكويت																
لبنان																
ليبيا																
مصر																
اليمن																
الإجمالي																

المصدر الأصلي : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ماي2005 ، ص2

الهوامش :

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2004.

[2] – أنظر نص الاتفاقية بموقع جامعة الدول العربية.

[3] – تقارير صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة ،

4 – طارق الخضيري ،قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الثالث لجمعية البحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، ص 451.

[5] – حسن صادق حسن عبدالله ،دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص 406.

6 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2004.

7 – بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ص 86.